

الإصلاحات السياسية والدستورية ودورها في تعزيز الحكم الرشيد في الجزائر بعد سنة 2011

Political and constitutional reforms and their role in strengthening good governance in Algeria after 2011

حسني حجاز¹ مصطفى جزار²

¹ جامعة حسنية بن بوعلي الشلف h.hadjaz@univ-chlef.dz

مخبر إصلاح السياسات العربية في ظل تحديات العولمة

² جامعة حسنية بن بوعلي الشلف djezzar@univ-chlef.dz.m

مخبر إصلاح السياسات العربية في ظل تحديات العولمة

تاريخ الاستلام: 2025/04/18 تاريخ القبول: 2025/06/12 تاريخ النشر: 2025/06/19

ملخص:

تعالج هذه الدراسة موضوع الإصلاحات السياسية والدستورية ودورها في تعزيز أسس الحكم الرشيد في الجزائر بعد سنة 2011، وتم التركيز على هذه الفترة نظرا لما شهدته الساحة السياسية العربية من تحولات، كان لها انعكاسات مباشرة على الجزائر، تبلورت على شكل احتجاجات شعبية مطالبة بإحداث التغيير، وهو ما دفع النظام السياسي الجزائري لتبني جملة من الإصلاحات السياسية والدستورية. خلصت الدراسة إلى أن الإصلاحات السياسية الدستورية المعتمدة في الجزائر بعد 2011، كانت تهدف إلى تعزيز أسس الحكم الرشيد، وتشكيل دعامة أساسية للمساهمة الفعالة في تجسيد مبادئ الحكم الرشيد من خلال تفعيل اليات المحاسبة والشفافية والكفاءة في التسيير، لكنها واجهت مجموعة من الصعوبات حالت دون تحقيق الأهداف المرجوة.

كلمات مفتاحية: الإصلاحات السياسية، الإصلاحات الدستورية، الحكم الرشيد، التحول الديمقراطي.

Abstract

This study addresses the topic of political and constitutional reforms and their role in strengthening the foundations of good governance in Algeria after 2011. The focus was on this period due to the transformations witnessed in the Arab political arena, which had direct repercussions for Algeria. These transformations crystallized in the form of popular protests demanding

change, which prompted the Algerian political system to adopt a series of political and constitutional reforms.

The study concluded that the constitutional political reforms adopted in Algeria after 2011 were intended to strengthen the foundations of good governance and constitute a fundamental pillar for effective contribution to the embodiment of good governance principles by activating mechanisms of accountability, transparency, and management efficiency. However, they encountered a number of difficulties that prevented the achievement of the desired goals.

Keywords: Political reforms, constitutional reforms, good governance, democratic transition.

المؤلف المرسل: حجاز حسني، الإيميل: h.hadjaz@univ-chlef.dz

مقدمة:

تمثل الإصلاحات السياسية والدستورية حماية للنظام السياسي، باعتبارها وسيلة لمواجهة التحديات والأزمات المختلفة التي قد تحدث داخل النظام، وتتيح الفرصة لصانع القرار بإحداث إصلاحات وتغييرات جوهرية تعكس طبيعة العلاقة بين التحولات والتغيرات الحاصلة مع طبيعة ومجالات الإصلاح، من خلال إعادة النظر في القوانين والأليات والمؤسسات، لخلق بيئة تتكيف مع التحولات السياسية والاجتماعية والاقتصادية، ومن أبرز التحديات في هذا المجال ضرورة خلق أجهزة ومنظومة وبناء مؤسساتي يركز على الشرعية والمشروعية لصورة النظام السياسي، بهدف القدرة على احتواء حجم تلك التحولات والتغيرات على المستوى الداخلي والخارجي.

تعتبر الإصلاحات السياسية والدستورية قاعدة أساسية لتثبيت أسس ومبادئ الحكم الرشيد، لأن العلاقة التي تربط بين الإصلاحات والحكم الرشيد، هي علاقة تكامل بين مخرجات عملية الإصلاحات السياسية والدستورية والحكم الرشيد، حيث ترتبط بالمؤسسة الدستورية من جهة والعملية السياسية من جهة أخرى، حيث تمثل الأولى الأداة والألية والفضاء التي تمارس فيه العملية السياسية والاقتصادية والاجتماعية،

في مقابل ذلك تمثل الصورة الثانية الوسيلة التي يتبناها الفاعلين الأساسيين لبناء النموذج الديمقراطي بهدف خلق الانسجام بين الأداة والوسيلة، وبهدف تحقيق قدرة النظام لمواجهة التحديات والمشاكل والأزمات.

عرفت المنطقة العربية مع نهاية سنة 2010 وبداية سنة 2011 تحولات وتغيرات سياسية واجتماعية تجسدت في شكل احتجاجات شعبية، أظلم على تسميتها إعلاميا بثورات الربيع العربي، كانت بدايتها بموجة من الاحتجاجات الشعبية مطالبة الأنظمة السياسية بمباشرة إصلاحات عميقة بداية بالجال السياسي، وتطورت بعد ذلك الأحداث والمطالب الشعبية للمطالبة بالتغيير الشامل، واسقاط الأنظمة القائمة.

على خلفية تلك الأحداث سارع النظام السياسي الجزائري لإحداث جملة من التغيرات والإصلاحات السياسية والدستورية بهدف مواجهة تداعيات التغيرات في المنطقة العربية، والتي كانت لها انعكاسات مباشرة على الساحة السياسية، تجسدت من خلال احتجاجات المواطنين في بعض المدن الجزائرية سميت بـ احتجاجات الزيت والسكر. من ذلك أدرك النظام السياسي ضرورة إحداث جملة من الإصلاحات في ظل بيئة إقليمية متوترة، حيث أعلن رئيس الجمهورية السابق عبد العزيز بوتفليقة في خطاب له بتاريخ 15 أبريل 2011 عن سعي النظام السياسي لتعميق المسار الديمقراطي، وتمكين المواطن من ممارسة حرية الاختيار، وتعزيز دولة الحق والقانون من خلال تثبيت أسس الحكم الراشد، وذلك بمباشرة جملة من الإصلاحات السياسية والدستورية، وإعادة النظر في الأطر التشريعية، عبر تنظيم الساحة السياسية والإعلامية وإصلاح النظام الانتخابي وتفعيل الحركة الجموعية.

والملاحظ أن سياق الإصلاحات السياسية والدستورية في الجزائر جاء في ظل واقع سياسي مضطرب خاصة في المنطقة العربية، دفعت صانع القرار في الجزائر العمل على ضرورة إيجاد حل للخروج من الأزمة السياسية والاجتماعية، والسعي لبناء فضاء ديمقراطي يركز على أسس الحكم الراشد.

تأسيسا على ما سبق تحاول هذه الدراسة الإجابة على الإشكالية المركزية التالية: ما مدى مساهمة

الإصلاحات السياسية والدستورية في تعزيز مبادئ الحكم الراشد في الجزائر بعد سنة 2011؟

يندرج تحت الإشكالية المركزية مجموعة من التساؤلات الفرعية:

أولاً: ما هو مفهوم الإصلاح السياسي والحكم الراشد؟

ثانياً: ما العلاقة بين الإصلاحات السياسية والحكم الراشد؟

ثالثاً: ما هو مضمون الإصلاحات السياسية والدستورية المعتمدة في الجزائر بعد 2011؟

رابعاً: ما هي مظاهر مساهمة الإصلاحات السياسية في تعزيز الحكم الراشد في الجزائر بعد سنة 2011؟

بناء على الإشكالية المركزية والأسئلة الفرعية يمكن صياغة الفرضيات التالية:

- 1 - تشكل الإصلاحات السياسية والدستورية المعتمدة في الجزائر دعامة أساسية للمساهمة الفعالة في تجسيد مبادئ الحكم الرشيد.
 - 2 - تتوقف مساهمة الإصلاحات السياسية والدستورية في بناء نموذج ديمقراطي على وجود مؤسسات تشريعية وإدارية فعالة تساعد على بناء دولة الحق والقانون.
 - 3 - كلما كانت هناك إرادة سياسية حقيقية للنظام السياسي في إحداث إصلاح سياسي ودستوري فعال، كلما كانت هناك إمكانية للتكريس الفعلي لمؤشرات الحكم الرشيد التي يتأسس عليها واقعيا.
- أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى تحقيق جملة من الأهداف تتمثل فيما يلي:

- 1-تهدف الدراسة إلى تحليل علاقة الإصلاحات السياسية والدستورية بالحكم الرشيد.
 - 2 - تحديد مظاهر مساهمة الإصلاحات السياسية في تعزيز أسس الحكم الرشيد في الجزائر بعد سنة 2011.
 - 3 - إبراز أهم الإصلاحات السياسية والدستورية بعد سنة 2011 ودورها في تعزيز الحكم الرشيد في الجزائر.
- المنهج المتبع:

تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي في معالجة الدراسة من خلال التطرق لدور الإصلاحات السياسية والدستورية في تعزيز أسس الحكم الرشيد في الجزائر بعد سنة 2011، والتركيز أكثر على تحليل المساهمة الفعلية التي تقوم بها المؤسسات التشريعية باعتبارها آلية فعالة في تكريس مؤشرات الحكم الرشيد.

كما تمت الاستعانة بالاقتراب القانوني من خلال التطرق للقوانين والدراسات التي تدخل في صلب الإصلاحات المعتمدة في الجزائر، بالإضافة إلى الاقتراب المؤسسي باعتبار الإصلاحات السياسية والدستورية نتاج عمل مجموعة من المؤسسات السياسية.

تقسيم الدراسة:

لمعالجة كل الجوانب المتعلقة بالدراسة تم اعتماد الخطة التالية:

المحور الأول: الإطار المفاهيمي للإصلاح السياسي والحكم الرشيد.

المحور الثاني: مضمون الإصلاحات السياسية والدستورية في الجزائر بعد 2011.

المحور الثالث: دور الإصلاحات السياسية والدستورية في تعزيز الحكم الرشيد في الجزائر بعد سنة 2011.

1. المحور الأول: الإطار المفاهيمي للإصلاح السياسي والحكم الرشيد.

1.2. مفهوم الإصلاح السياسي:

يعتبر موضوع الإصلاح من بين أهم المواضيع التي تحظى باهتمام المفكرين في مجال الدراسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، نظرا للدور الفعال الذي يلعبه الإصلاح في مختلف المجالات وهذا ما يدفع الباحثين الى البحث فيه، وتحديد مفهومه وأهميته. ظهرت فكرة الإصلاح في البداية الجانب الديني، عن طريق الحركة الإصلاحية البروتستانتية في القرن 16 في أوروبا الغربية، وبعد ذلك تطور المصطلح وانتشر وأصبحت النظرة الجديدة للإصلاح تتسع من خلال الدعوة الى اجراء عمليات إصلاحية شاملة الأبعاد داخل الدولة.

أ-الإصلاح لغة: كلمة مشتقة من الفعل أصلح يصلح وصلاح، وتدل على تغيير الحالة، أي إزالة الفساد عن الشيء. وبصفة عامة الصلاح ضد الفساد. (سليمان و مجاهري، 2019، صفحة 111، 112)

ب-الإصلاح اصطلاحا: يعني الإصلاح الانتقال من حالة إلى حالة أفضل منها عن طريق مجموعة من الآليات والوسائل التي تضمن عملية التطوير والتحسين.

ج-الإصلاح من المنظور السياسي: عرفت الموسوعة السياسة الإصلاح على أنه تعديل أو تطوير غير جذري في صورة الحكم أو النسق الاجتماعي، مما يسمح بتحسين صورة النظام السياسي والاجتماعي دون المساس بالنظام.

ويعرف الإصلاح السياسي بأنه جملة الممارسات التي ترمي إلى تحديث وتطوير أداء الدولة كجهاز اداري وسياسي واقتصادي، في بعض المجالات التي تشهد ركودا والتي تنعكس بالسلب على مشروعية النظام السياسي، مما يستدعي ضرورة اجراء تعديل للأوضاع وتطويرها وتحسينها. (بلعري، 2021، صفحة 184)

2.2. مفهوم الحكم الرشيد.

يمثل الحكم الرشيد الأرضية التي تؤسس عليها معالم الديمقراطية الحقيقية، وارتبط بروز الحكم الرشيد مع التغير الذي ظهر في طبيعة أدوار الدولة من خلال تعدد الأدوار في صنع السياسات العامة، بالإضافة إلى انه أصبح مسعى كل الأنظمة والحكومات لتحقيق الاستقرار والاستمرار في مختلف المجالات، بالعمل على تعزيز أسس ومؤشرات الحكم الرشيد.

أ - **تعريف الحكم الرشيد:** استعمل مصطلح الحكم الرشيد سنة 1989 وتم توظيفه من قبل البنك الدولي في فترة الازمة الاقتصادية التي عرفتها افريقيا، حسب ما ورد في تقريره المعنون ب إفريقيا جنوب الصحراء من الازمة إلى النمو المستدام، بعد ذلك انتشر المصطلح في الأوساط الأكاديمية والمؤسسات الدولية التي تهتم بمجال التنمية.

يعرف البنك الدولي الحكم الرشيد بأنه الألية والطريقة التي تباشر بها الحكومة أو السلطات إدارة موارد الدولة الاقتصادية والاجتماعية بهدف تحقيق التنمية. (بلية، 2017، صفحة 118)

أما منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي فعرفته على أنه نمط جديد في تسيير أساليب الحكم من خلال استخدام السلطة السياسية لإدارة شؤون المجتمع من خلال مواردها بهدف تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

ب- **أسباب ظهور مصطلح الحكم الرشيد:** يرتبط ظهور المفهوم وانتشاره خاصة في دول العالم الثالث، من خلال حتمية التفاعل بين الأسباب والدوافع والتطورات الداخلية والخارجية وانعكاساتها، حيث فرضت هذه المتغيرات مجموعة من العوامل المساعدة في الظهور ومن بينها ما يلي:

- الأزمة الافريقية.

- آثار ظاهرة الفساد وانتشاره علميا.

- الازمات السياسية والاقتصادية.

- ظهور فواعل جديدة وتغيير دور الدولة.

ج - **مؤشرات الحكم الرشيد:** تباينت واختلفت مؤشرات الحكم الرشيد باختلاف المفكرين والجهات المعنية بالمصطلح، ولذا سيتم الإشارة إلى المؤشرات الأكثر شمولية للمفهوم، والتي تعتبر الركائز الأساسية للحكم الرشيد وهي:

- المشاركة: (Participation)

- الشفافية (Transparency)

- المساءلة (Accountability)

- الكفاءة والفعالية (Effectiveness and efficiency)

- حكم القانون (Rule of law)

- بناء التوافق وحسن الاستجابة (Consensus oriented and responsiveness)
- العدالة وتكافؤ الفرص والمساواة (Equity and equality and inclusiveness)
- الرؤية الاستراتيجية (Strategie vision) (بقدي، 2021، صفحة 1962)

3. اُخُور الثاني: مضمون الإصلاحات السياسية والدستورية في الجزائر بعد 2011.

كثُر الحديث عن الحكم الراشد في الجزائر بعد سنة 2011 نتيجة الأحداث والتطورات التي شهدتها الساحة السياسية الداخلية من جهة، والتحولات الإقليمية من جهة أخرى، حيث ارتبطت الإصلاحات السياسية في هذه الفترة بطبيعة التغيرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية على المستويين الداخلي والخارجي، مما جعل النظام الجزائري يسلك منهجية الحكم الراشد في بناء النموذج الديمقراطي الجديد، كبديل عن عجز الحكومة صياغة نموذج ناجح للتنمية يحقق الرفاهية والتطور، بالرغم من توفر الموارد الطبيعية والخيرات التي تزخر بها البلاد، بالإضافة إلى توفر الموارد المالية بسبب الارتفاع القياسي لأسعار البترول.

فللحكم الراشد تأثير مباشر بالإصلاحات السياسية والدستورية، باعتباره مخرج يسلكه النظام للخروج من الازمات السياسية المتبلورة في شكل إحتجاجات مطالبة بالتغيير والإصلاح، بالإضافة إلى أن الحكم الراشد يعكس بعدين أساسيين في جانب الإصلاحات السياسية، البعد الأول يكمن في المجال السياسي الذي يعكس مدى تطبيق معالم الديمقراطية واحترام قواعدها وتحسيد مبدأ الحريات العامة وفق مقاربة تشاركية تتجسد فيها الإرادة الشعبية، أما البعد الثاني فيتمثل في الجانب التقني الذي يفرض الاعتماد على توظيف الأليات الحديثة للتسيير الجديد داخل الجهاز الحكومي، مثل الشفافية في التسيير والكفاءة والفعالية بالإضافة إلى نوعية وجود الإنتاج، وتكمن العلاقة بين البعد الأول والبعد الثاني بفعالية الحكم الراشد الذي يعتبر المفتاح الناجح لكل التحولات السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

ترتبط الإصلاحات السياسية والدستورية بضرورة اعتماد النظام السياسي على تطوير المؤسسات السياسية والاقتصادية، بهدف الانفتاح والتفاعل مع كل المتغيرات والتحولات الداخلية والخارجية، عن طريق تطبيق وتكريس أسس الحكم الراشد الذي يضمن نجاح العملية التنموية عبر كل المجالات والقطاعات. (مجاهري، 2022، صفحة 703)

والملاحظ على التجربة الجزائرية في مجال الإصلاحات السياسية والدستورية التي باشرتها بعد سنة 2011، أنها لم تكن نتيجة وجود إرادة سياسية من طرف النظام السياسية الجزائري ممثلا في صانع القرار والنخب السياسية، بل كان نتيجة حتمية لأوضاع سياسية واقتصادية واجتماعية، جعلت صانع القرار يستبق

التطورات ويعلن عن الإصلاحات عبر خطاب خصص فقط للحديث عن الإصلاحات بتاريخ 15 أبريل 2011.

1.3. الدوافع الداخلية والخارجية للإصلاحات السياسية في الجزائر بعد سنة 2011.

تشابكت العديد من المتغيرات والاحداث الدولية والإقليمية في الفترة ما بعد 2011، في ظل سياق إقليمي متوتر وأحداث متسارعة، دفعت بالنظام السياسي الجزائري لإجراء إصلاحات سياسية تهدف إلى التكيف مع الأوضاع الراهنة، ومحاولة صد الاضطرابات الإقليمية، وقد أخذت هذه الإصلاحات الطابع الإستباقي.

أ- التطورات الإقليمية: سارع النظام السياسي الجزائري لإحداث جملة من الإصلاحات السياسية والإدارية بهدف مواكبة التحولات السياسية الإقليمية، والتي تزامنت مع ما يطلق عليه بثورات الربيع العربي بداية بالاحتجاجات الشعبية في تونس، وأخذت تمتد هذه الاحتجاجات عبر المنطقة العربية وشملت مصر، سوريا، ليبيا...، هذا الوضع المتأزم في المنطقة العربية دفع النظام السياسي الجزائري إلى ضرورة اجراء تغييرات على أجهزة أداء الدولة في عملية استباقية لتحسين الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

ب- التطورات الداخلية: تميزت هذه الفترة بحالة من عدم الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي وظهور بعض الممارسات السياسية السلبية، بالإضافة إلى نوع من الركود في أداء المؤسسات السياسية والاقتصادية بالرغم من ارتفاع أسعار البترول خلال هذه الفترة، وعدم استغلال ذلك في إقامة مشاريع تنمية يستفيد منها المجتمع الجزائري بمختلف اطيافه، بالإضافة إلى ارتفاع مؤشرات الفساد داخل المؤسسات. ومن بين الأسباب كذلك هو تردي الأوضاع على الساحة السياسية، المتجسد في الصراع بين المعارضة والموالاة، هذه الأخيرة التي كانت تشهد نوع من الارتباك داخل أجهزتها، من خلال عدم قدرتها على التكيف مع التطورات الداخلية، بالإضافة إلى ضعف مؤسسات المجتمع المدني، التي لم تعد تقدم الإضافة المنتظرة منه داخل المجتمع بل كان مجرد طيف تحت غطاء أحزاب سياسية، بسبب ضعف التمويل وغياب الاستقلالية.

كل هذه الأوضاع أدت إلى نزول المواطنين إلى الشارع، للتعبير عن عدم رضاهم بهذه الوضع، من خلال الاحتجاجات الشعبية التي شهدتها البلاد بداية سنة 2011، أو ما يعرف باحتجاجات الزيت والسكر في شهر جانفي سنة 2011، والمطالبة بتحسين الظروف الاجتماعية والاقتصادية، في ظل ارتفاع أسعار المواد الاستهلاكية والتضييق على الحريات، في هذه المرحلة أدرك النظام السياسي والنخب السياسية داخل

أجهزة الحكومة، بضرورة الاستجابة لهذه المطالب، بمباشرة عملية الإصلاحات في مختلف المجالات باعتبارها الخيار الأفضل لمواجهة موجة الاحتجاجات، وللحفاظ على أمن واستقرار البلاد. (عمراني و زروال، 2020، صفحة 691،693)

2.3. قراءة في مضامين الإصلاحات السياسية وتعميق المسار الديمقراطي في الجزائر على ضوء الحكم الراشد بعد سنة 2011.

لقد كان للمتغيرات والتطورات الإقليمية دورا مهما ودافعا أساسيا لصانع القرار في الجزائر للشروع في الإصلاحات السياسية سنة 2011، وهو ما أطلق عليها الباحثين حينذاك بقطار الإصلاحات السياسية، وعرفت بالقوانين الست الشهيرة، (قانون الانتخابات، قانون الجمعيات، قانون الاعلام، قانون الأحزاب، قانون حالة التنافي مع العهدة البرلمانية، وقانون توسيع مشاركة المرأة)، بالإضافة إلى اصلاح قانون البلدية 10-11 والولاية 07-12، وبعد هذه الإصلاحات مرت الجزائر على محطات انتخابية مهمة كانت بمثابة وحدة قياس للرضى الشعبي وتأكيد المسار الديمقراطي، التي كان يراهن عليها النظام السياسي، من خلال التعديل الدستوري سنة 2016، وما رافقه من إصلاحات مست الجانب السياسي بالخصوص، بالإضافة الى تعديلات أخرى في الجانب المؤسساتي، والملاحظ في مضمون التعديل الدستوري لسنة 2016 في الجانب الشكلي أنه أحدث نقلة نوعية عن طريق ما تضمنه من بنود ومبادئ تعمل على تكريس النهج الديمقراطي، لكن في الجانب الممارساتي لم يحقق الهدف المرجو منه، وكان مجرد محطة تغيير شكلي فقط . (عمراني و زروال، 2020، صفحة 696،697)

كما شهدت الجزائر حراك شعبي سنة 2019، رفعت فيه مطالب تنادي بضرورة الإصلاح العميق على المستوى السياسي والإداري والاقتصادي والاجتماعي، وعدم الرجوع في المطالب الا إذا تحققت بنود الإصلاح المرفوعة، حيث سادت السلمية في الحراك الشعبي رغم طول الفترة التي شهدها، وهذا ما يحسب للنظام السياسي والنخب السياسية التي كانت تقود تلك الفترة، وعلى رأسها المؤسسة العسكرية التي عملت على حفظ السلم والأمان طيلة فترة الحراك الشعبي.

بعد الحراك الشعبي جاءت مرحلة الترسخ الديمقراطي عن طريق تثبيت المؤسسات الشرعية بداية بنجاح الانتخابات الرئاسية 12 ديسمبر 2019، التي افرزت نجاح نجاح الرئيس عبد المجيد تبون رئيسا للبلاد، والذي وعد بإحداث اصلاح جذري عبر مختلف المجالات، واحداث قطيعة مع الممارسات السابقة ومحاربة الفساد عبر مختلف أشكاله، كما وعد بوضع خطة الإصلاح موضع التنفيذ مما يؤسس لجمهورية، جديدة واحداث

اصلاح ديمقراطي حقيقي، وكانت بداية مسار الإصلاحات بإجراء استفتاء يوم 01 نوفمبر 2020 حول التعديل الدستوري بعد ذلك تعديل قانون الانتخابات في 2021. (سويقات، 2023، صفحة 193، 195)

شكل التعديل الدستوري سنة 2020 بعد الحراك الشعبي نقلة نوعية لإحداث تغيير سياسي فعلي في البلاد كما نص عليه الدستور، من خلال احداث اجراء تعديلات اجتماعية وسياسية عميقة من أجل بناء جزائر جديدة، ومن بين الإصلاحات التي وردت في نص التعديل الدستوري نذكر (إصلاح مس السلطة التنفيذية من خلال تحديد الولاية الرئاسية في ولايتين فقط وتعين وزير أول في حال أسفرت الانتخابات التشريعية الأغلبية الرئاسية، أو رئيس حكومة اذا أسفرت الانتخابات أغلبية برلمانية.)، الإصلاح الاخر هو تكريس الحقوق والحريات الأساسية، والعمل على ضمان حرية التعبير والاجتماع والتظاهر السلمي وفق إجراءات تنظيمية، كما كرس حرية الصحافة بكل أشكالها، بالإضافة الى تعديلات شملت الإدارة المحلية واستبدال المجلس الدستوري بالمحكمة الدستورية، وتكليفها بضمان احترام الدستور وضبط سير المؤسسات ونشاط السلطات العمومية، والإعلان عن المجلس الأعلى للقضاء وإعادة تشكيله، والذي يعمل على احترام القانون الأساسي للقضاء، بالإضافة الى انشاء السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات، والتي أسندت لهما مهمة التحضير للانتخابات وادارتها والاشراف عليها، ونص كذلك التعديل الدستوري 2020 لأول مرة عن دسترة مكافحة الفساد في الباب الرابع من خلال المؤسسات الرقابية.

بالنسبة لإصلاح قانون الانتخابات 2021، فقد تم تعديل قانون الانتخابات وفق الاحكام الجديدة التي تندرج ضمن الضمانات القانونية لنزاهة العملية الانتخابية، بداية بأول مرحلة وهي مراقبة تمويل العملية الانتخابية، واستحداث نمط الاقتراع على القائمة المفتوحة وبتصويت تفضيلي دون مزج، كل هذه التعديلات حضت بالقبول الإيجابي من قبل القوى السياسية في البلاد، باعتباره يبعد المال الفاسد عن العملية الانتخابية مما يضمن النزاهة الحقيقية. (سويقات، 2023، صفحة 198)

أما في جانب اصلاح المؤسسات الاستشارية عمل المؤسس الجزائري على تدعيم مؤسسات كانت موجودة من قبل وإعادة تفعيل دورها الحقيقي، وخلق مؤسسات استشارية جديدة إيماناً منه بضرورة وفعالية الهيئات الاستشارية في بناء قرارات ناجعة تحقق الهدف المرجو الموضوعة لأجله، والتي تهدف لتحسين الأداء السياسي والإداري ووضع حلول فعالة في رسم القرارات وتحسين العمل الاستشاري في تسيير الشأن المحلي

يهدف تثبيت أسس الحكم الراشد، ومن بين هذه الهيئات سواء التي تم تدعيمها وإعادة دورها الفعلي او الهيئات المستحدثة الجديدة:

- **الهيئات الاستشارية العليا:** وهي الهيئات التي أطلق عليها المؤسس الجزائري مصطلح المجلس الأعلى.
- المجلس الإسلامي الأعلى.
- المجلس الأعلى للأمن.
- المجلس الأعلى للشباب.
- **الهيئات الاستشارية الوطنية:** وهي الهيئات ذات البعد الوطني:
- المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي والبيئي.
- المجلس الوطني لحقوق الانسان.
- المجلس الوطني للبحث العمي والتكنولوجي
- **الهيئات الجديدة:** وهي:
- المرصد الوطني للمجتمع المدني.
- الأكاديمية الجزائرية للعلوم والتكنولوجيات. (بوعكاز، 2022، صفحة 101)

من خلال ما سبق يتضح أن الإصلاحات السياسية والإدارية والدستورية منذ سنة 2011 كانت تفتقر لإرادة سياسية واضحة ورؤية مستقبلية وفق مبادئ الحكم الراشد، إلى غاية الإصلاحات السياسية بعد الحراك الشعبي سنة 2019، وبالمخصوص بعد التعديل الدستوري 2020، وما تبعه من إصلاحات سياسية وإدارية ودستورية، حيث اتسمت فيه الرغبة والإرادة السياسية لصانع القرار في ضرورة احداث تغيير فعلي على المستوى السياسي والاقتصادي والاجتماعي، من أجل بناء وترسيخ المسار الديمقراطي على ضوء تعزيز أسس الحكم الراشد في الجزائر.

4. المحور الثالث: دور الإصلاحات السياسية والدستورية في تعزيز الحكم الراشد في الجزائر بعد سنة

2011.

لعبت الإصلاحات السياسية والدستورية التي شرعت فيها الجزائر منذ 2011 وإلى غاية يومنا هذا، دورا كبيرا في تعزيز الحكم الراشد، والتأسيس لبنا دولة الحق والقانون، وذلك من خلال إقرار مجموعة من الإصلاحات الكفيلة بتحقيق تلك الأهداف.

1.4. تعديل قانون الانتخابات 12-01 لضمان شفافية العملية الانتخابية على ضوء مؤشرات الحكم الرشيد بعد سنة 2011.

برز هذا القانون ضمن مطالب الإصلاحات السياسية والدستورية التي باشر بها النظام السياسي الجزائري في هذه الفترة، حيث تم استحداث اللجنة الوطنية للإشراف على الانتخابات والتي تشكل من قضاة يعينهم رئيس الجمهورية، تعمل اللجنة باستقلالية عن وصاية وزارة الداخلية، ويكمن دور هذه اللجنة في ضمان نزاهة العملية الانتخابية، في مقابل ذلك استحدث القانون العضوي الجديد لجنة أخرى تعمل بالموازاة مع لجنة الإشراف، وهي اللجنة الوطنية لمراقبة الانتخابات متكونة من ممثلي الأحزاب السياسية وبعض الشخصيات الوطنية بالإضافة الى ممثلي المترشحين الاحرار.

عمل القانون العضوي المتعلق بالانتخابات على تفعيل آليات الرقابة لضمان نزاهة وشفافية العملية الانتخابية، لكن بعد التعديل الدستوري لسنة 2016 ألغي العمل باللجنتين، وأحدث قانون عضوي آخر يكرس ويفعل آليات نزاهة العملية الانتخابية، بعد استحداث لجنة جديدة وهي الهيئة العليا المستقلة لمراقبة للانتخابات.

يرتبط اصلاح قانون الانتخابات مع مبادئ الحكم الرشيد، من خلال اليات العمل التي تعتمد عليها المؤسسة التشريعية والمجالس المنتخبة، التي تعتبر قاعدة المشاركة الشعبية، بالإضافة الى مركز صنع القرارات المحلية ومراقبة مدى تنفيذها، من خلال ممارسة آلية المشاركة الشعبية في التسيير المحلي، هذا الدور الفعال لا يتحقق إلا بوجود اصلاح سياسي وإداري يفرض ضمان نزاهة وشفافية العمل الانتخابي الذي يمثل الإرادة الشعبية. (بلعربي، 2021، صفحة 190، 191)

2.4. دور قانون الانتخابات 2021 في تكريس مبدأ الشفافية والنزاهة:

حيث تم العمل على اصلاح المنظومة الانتخابية وفق معايير الحكم الرشيد، من خلال إجراء تعديلات جذرية في محتوى هذا القانون، وتكريس مبدأ الشفافية والاستقلالية في ممارسة العملية الانتخابية، بالإضافة إلى اعتماد آليات دستورية من شأنها أخلقه العمل السياسي ومكافحة الفساد بمختلف أشكاله، وفصل المال عن السياسة وتعزيز شروط الترشح وضمان العملية الانتخابية بسلطة مستقلة ومدسرة.

فقد تحولت السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات من الشرعية القانونية إلى الشرعية الدستورية، وتم إبعاد الإدارة عن العملية الانتخابية، واعطاء السلطة المستقلة كل الصلاحيات التي تضمن نزاهة العملية الانتخابية، وكانت أول تجربة لها هي الانتخابات المحلية 2021، وقد مثلت هذه الهيئة تعبيراً عن سياسة حقيقية في تعزيز المسار الديمقراطي، بالإضافة إلى أنها تعمل على حوكمة العملية الانتخابية باعتبارها رهانا يعمل على إعادة الثقة في مؤسسات الدولة. (حتاني و طاهري، 2023، صفحة 44،43)

3.4. دور الأحزاب السياسية في تعزيز مفهوم الحكم الرشيد في الجزائر.

لا يمكن الحديث عن الحكم الرشيد في ظل غياب الديمقراطية، ولا يمكن تحقيق الديمقراطية في ظل عجز الأحزاب السياسية عن ممارسة العمل السياسي والديمقراطي، كونها أحزاب تعمل على التوفيق والتعبير عن الإرادة الشعبية عن طريق التمثيل القانوني والسياسي.

لذا فقد تميز القانون العضوي 12-04 المؤرخ في 12 جانفي 2012 المتعلق بالأحزاب السياسية بمرونة أكبر في الإجراءات التي يتم اعتمادها في اعتماد الأحزاب السياسية الجديدة، وذلك من خلال تقليص الشروط المطلوبة من أجل تأسيس الأحزاب السياسية مقارنة بالقوانين السابقة، كما ساهم القانون الجديد في خلق فضاء يتسم بالمنافسة السياسية النزيهة، وهذا ما أكدته الانتخابات التشريعية سنة 2017 من خلال ارتفاع عدد الأحزاب السياسية إلى ما يفوق 60 حزبا. (بلعربي، 2021، صفحة 191،192)

حيث تحتل الأحزاب مكانة أساسية في الأنظمة السياسية باعتبار علاقتها بالديمقراطية والمشاركة السياسية والإرادة الشعبية، بالإضافة إلى دورها الفعال في رسم معالم دولة الحق والقانون وتعزيز مبادئ الحكم الرشيد من خلال المساهمة الحقيقية عن طريق الأدوار التالية:

- دعم الحريات السياسية وتفعيل العمل الديمقراطي.
- تأطير المطالب وتوظيف التوفيق الاجتماعي بين السلطة والمواطن.
- تحسين أداء الجماعات المحلية من منظور تفعيل مفهوم الحكم الرشيد.
- دماج المواطن في الحياة السياسية وضمان المشاركة الشعبية.
- التنشئة السياسية.
- مراقبة اعمال الحكومة وتكريس مبدأ المحاسبة.

- تعزيز شرعية النظام السياسي والسلطة الحاكمة.
- العمل على تحقيق الوحدة الوطنية وتعزيز الانتماء والمواطنة.
- وقد جسدت هذه المظاهر مساهمة الأحزاب السياسية في تعزيز الحكم الرشيد وتوطيد بناء دعائم دولة الحق والقانون، من خلال الأدوار التي يعمل على تجسيدها الحزب على الواقع والميدان، بالإضافة الى تحمل الحزب المسؤولية لتحقيق عوامل نجاح الديمقراطية، بداية من داخل أجهزة الحزب من خلال توفر العوامل التالية:
- قدرة الحزب على التكيف مع الظروف والتأقلم مع التطورات.
- الاستقلالية التامة للأحزاب.
- القدرة على التعبئة والاتصال الفعال.
- الانتشار الواسع واستقطاب الكفاءات. (ذيب، 2018، صفحة 203)
- 4.4. دور الاعلام في تعزيز مبادئ الحكم الرشيد في الجزائر بعد إصلاحات 2011.**
- سعى القانون العضوي المتعلق بإصلاح المنظومة الإعلامية 12-05 إلى تحديث المجال الإعلامي من أجل تكريس الاحترافية الإعلامية والاتصالية، ويعتبر مسعى لتحقيق الاستقرار باعتبار حرية التعبير وتطوير وسائل الاعلام تسند لها دور مهم وهو الحفاظ على سيادة القانون واحترام مبادئ الحكم الرشيد في الممارسة الإعلامية، كون حرية الاعلام جزء لا يتجزأ من حرية التعبير.
- من بين أهم التعديلات التي جاء بها قانون الاعلام 2012 هو الضمانات التي كرسها المؤسس القانوني داخل المجال الإعلامي، كون هذا القانون يهدف لتحديد المبادئ والقواعد التي تنظم المجال الإعلامي بهدف ضمان مبدأ الشفافية الإعلامية، مما يساهم في توفير المعلومة للجميع، ويضمن مبدأ مشاركة المواطن عن طريق البرامج واستعمال وسائل الاعلام المختلفة في التعبير عن الآراء والأفكار، ومن بين الضمانات التي يكفلها قانون الاعلام 12-05 نذكر:
- يكفل حرية ممارسة مهنة الاعلام.
- العمل على ضمان حرية الصحفي وحقوق الاستفادة من حق الملكية الفكرية والفنية عن اعماله.
- حرية النشر والتوزيع والاستيراد.
- ضمان مبدأ الشفافية الإعلامية.

- الإعلان عن تأسيس مجلس اخلاقيات المهنة الذي يضبط العمل الصحفي. (بوشناق، 2022، صفحة 704،708)

ساهم التطور الحاصل في المجال الإعلامي في تطور وزيادة مستوى الوعي لدى المواطن، حيث تلعب وسائل الاعلام والاتصال دورا محوريا في ترقية وتعزيز مؤشرات الحكم الراشد، لاسيما مبدأ المشاركة والشفافية والمساءلة من خلال الأدوار التالية:

- دور الاعلام والاتصال في إرساء شفافية المعلومة ومكافحة الفساد.

- مساهمة الاعلام في تعزيز مبدأ المشاركة والتي أصبحت تمثل الديمقراطية التشاركية الالكترونية.

- دور الاعلام في تكريس مبدأ المساءلة الالكترونية عن طريق استعمال المنصات الإعلامية. خاصة في المجال البرلماني من قبل النواب لأعضاء الحكومة وتداول السؤال والجواب وصوله للمواطن الكترونيا. (مغزيلي، 2018، صفحة 249،253)

5.4. دور تمكين المرأة في المجال السياسي لتعزيز مقاربة الحكم الراشد.

بين القانون العضوي رقم 12-03 المحدد لإجراءات توسيع حظوظ المرأة في التمثيل السياسي عن طريق المجالس المنتخبة وفق المادة 02 على ألا يقل عدد النساء في كل قائمة حسب نسبة عدد المقاعد وهذا يحق يكفله نص القانون. (العضوي، 2012)

وكنتيجة لسن هذا القانون ارتفع عدد النساء المنتخبات في المجالس المحلية ليصل الى 143 امرأة في المجلس الشعبي الوطني أي هذا الرقم يمثل الثلث، في مقابل ذلك لم يكن تدعيم تمثيل المرأة في العمل السياسي مطلب شعبي ضمن المطالبة التي رفعت في تلك الفترة التي تنادي بضرورة الإصلاحات، وانما سن هذا القانون لتحسين صورة النظام أمام الفواعل السياسية الدولية، في إطار تمكين المرأة في سوق السياسة الدولية لكسب الموقف الإيجابي للمراقبين الدوليين. (سليماني و مجاهري، 2019، صفحة 118،121)

يمثل حق مشاركة المرأة في الحياة العامة والتمكين السياسي من أهم الحقوق التي كرستها المواثيق والاتفاقيات الدولية، ودفعت الأنظمة السياسية لتكريسها في قوانينها الداخلية وتحقيق مبدأ تكافؤ الفرص باعتباره مؤشر للحكم الراشد، واشراكها في مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية وتأكيد دورها في مسار التنمية.

اعتبر هذا القانون الذي المرأة شريك أساسي وفاعل تنموي في نجاح السياسات العمومية، باعتبار ان المرأة تملك قدرات عالية من الكفاءة، وذلك عن طرق ادماجها في الحياة السياسية وممارسة حق المشاركة في

التسيير، التي تمثل تكريسا للحكم الرشيد وتعزيز حقوقها المدنية والسياسية التي يكفلها الدستور، وامام هذا الدور الهام التي لعبته المرأة الجزائرية في النهوض بالتنمية في كل مجالاتها، إلا ان الجزائر مازالت تدعم حقوق المرأة وتمكنها من أداء مهامها وفق النهج التشاركي مع مختلف الشركاء. (غانم، 2021، صفحة 2040)

6.4. المجتمع المدني ودوره في ترسيخ وتعزيز الحكم الرشيد بالجزائر.

يعتبر المجتمع المدني من بين أهم فواعل الحكم الرشيد الى جانب القطاع الخاص والدولة، نظرا الى الدور الفعال الذي تقوم به مؤسسات المجتمع المدني باعتبارها شريك أساسي للدولة بعد تغير دور الدولة وبرز فواعل جديدة، في اطار بناء نموذج ديمقراطي يكرس الحكم الرشيد، والجزائر كغيرها من الدول اهتمت بالمجتمع المدني خاصة بعد التطورات التي شهدتها الساحة السياسية والإقليمية والدولية بعد سنة 2011 ، ومزال الاهتمام به إلى يومنا هذا خاصة بعد دسترة المجتمع المدني بعد التعديل الدستوري الأخير سنة 2020، الذي شكل محورا مهما في التغير السياسي والاجتماعي والاقتصادي، بالإضافة إلى انتهاج وتطبيق أسس الحكم الرشيد في سياساتها وأجهزتها للارتقاء وتطوير الأداء الحكومي، بالإضافة الى التصريح المباشر في الخطب السياسية الرسمية لصانع القرار.

إن التطورات المتسارعة للأبنية والأنظمة السياسية، وتغير دور الدولة وظهور فواعل جديدة في التسيير، جعل المجتمع المدني شريك أساسي في صناعة القرارات والمشاركة في رسم السياسات العامة للدولة، حيث تساعد منظمات المجتمع المدني على تحقيق الرقابة في الأداء الحكومي، عن طريق تعبئة الجهود الفردية والجماعية وتعزيز مفاهيم الديمقراطية، وبالتالي يلعب المجتمع المدني دورا مهما باعتباره مكملا للعمل الحكومي، وتأكيد الدولة عليه كأحد أهم فواعل الحكم الرشيد، وتكمن بعض صور مساهمة المجتمع المدني في ترسيخ الديمقراطية وتعزيز أسس الحكم الرشيد في الجزائر من ما يلي:

- مساهمة المجتمع المدني في تعزيز مبدأ المشاركة: يجسد المجتمع المدني دور المشاركة بهدف تحقيق الأهداف المجتمعية، واقتراح الحلول وصنع القرارات ومراقبة المشاريع التنموية على المستوى المحلي، والعمل على ترسيخ الثقافة السياسية للمواطن، التي تمكنه من رفع مستوى المشاركة السياسية، فكلما كان الأداء فعال كانت الثقافة السياسية فعالة، وذلك بهدف التجاوب الإيجابي مع العملية السياسية لتحقيق الرقابة السياسية، وبعد ارتفاع معدل المشاركة داخل المجتمع مؤشرا ايجابيا من مؤشرات الحكم الرشيد، والذي تعمل منظمات المجتمع المدني على تحقيقه.

- دور المجتمع المدني في ترسيخ مبدأ الشفافية: يتطلب من منظمات المجتمع المدني الحصول على المعلومات الصحيحة من قبل الجهات الرسمية، من خلال تمكين الدولة المجتمع المدني من المعلومات السياسية والاقتصادية والاجتماعية في كل القطاعات، والتي تساعد على تحقيق أهدافه في إطار معرفة المعلومة الصحيحة وشفافيتها لتسيير الأمثل وتطوير الأداء الجموعي.
- المجتمع المدني ومؤشر حكم القانون: كرس المؤسس الدستوري في التعديل الأخير لسنة 2020 مهام وأدوار المجتمع المدني في إطار بناء مؤسسات الدولة وتنمية ثقافة المجتمع، بالإضافة إلى تحقيق العدالة الاجتماعية.
- المجتمع المدني ومؤشر حسن الاستجابة: يستوجب على فعاليات المجتمع المدني ضرورة الانخراط في تشكيلات منظمات جمعوية أو اتحادات نقابية لتنظيم مطالبه وانشغالاته، بهدف تحقيقها والاستجابة لها من خلال تمكين المجتمع المدني.
- دور المجتمع المدني في تجسيد الرؤية الاستراتيجية: يعمل المجتمع المدني على رسم خارطة طريق في إطار منهجي يهدف على التعاون مع الأجهزة الرسمية للدولة، بشرط توفر عنصر الاستقلالية لمنظمات المجتمع المدني، وتجاوز كل الصراعات على القيادة، وتأكيد فكرة التداول على السلطة لتحقيق الهدف المرجو من البعد الاستراتيجي المجتمع المدني باعتباره شريك فعال في صنع القرار.
- إن إعادة تفعيل وتدعيم دور ووظيفة مؤسسات المجتمع المدني بهدف بناء وتعزيز الحكم الرشيد في الجزائر يتطلب تكريس مجموعة من الآليات نذكر أهمها:
- إعادة النظر في ضبط دور علاقة المجتمع المدني والدولة.
- تدعيم المسار الديمقراطي من خلال سن مشروع قانون يجسد مجتمع مدني قوي وفعال ونشط.
- استقلالية منظمات المجتمع المدني وحل مشكلة التمويل لتجنب كل اشكال التدخل في ممارساته. (بقدي، 2021، صفحة 1971، 1974)

5. الخاتمة:

ركزت هذه الدراسة على تحديد ومعرفة دور الإصلاحات السياسية والدستورية في تعزيز أسس الحكم الرشيد في الجزائر بعد سنة 2011، حيث تكمن مساهمة الإصلاحات في الترابط الاستراتيجي بينها وبين الحكم الرشيد، باعتبار ان الإصلاح السياسي يعد أرضية صالحة لتجسيد منظومة سياسية واقتصادية واجتماعية، تركز مبادئ الحكم الرشيد عن طريق وضع خطة إصلاحية للأوضاع السياسية والتحولات

الاجتماعية، من خلال تفعيل اليات المحاسبة والشفافية والكفاءة في التسيير، بهدف بناء نموذج ديمقراطي حقيقي يعزز الرشادة في التسيير وتطوير الأداء الحكومي.

تمثل الإصلاحات السياسية والدستورية مقدمة لبناء الحكم الرشيد باعتباره الركيزة الأساسية في ترسيخ القيم الديمقراطية، وتجسد الإصلاحات علاقة تكاملية بينها وبين الحكم الرشيد، حيث كلما كانت اليات الإصلاح السياسي جديّة وفعالة وفق رؤية استراتيجية، ادت لبناء الحكم الرشيد في النظام السياسي، وكلما كانت العكس أدى ذلك لانتشار الفساد وعجز وضعف الأداء الحكومي في تحقيق الديمقراطية.

تجسدت الإصلاحات السياسية والدستورية التي شهدتها الجزائر بعد سنة 2011 من خلال مرحلتين، المرحلة الأولى كانت بعد التحولات والتطورات الإقليمية وما أطلق على تسميته بثورات الربيع العربي، حيث سارع النظام السياسي الجزائري في تلك الفترة، بالإعلان عن تلك الإصلاحات الست الشهيرة، في ظل غياب إرادة سياسية ومنظور استراتيجي لتلك الإصلاحات، وجاءت كنتيجة حتمية لمواجهة التطورات والتحولات الخارجية والداخلية.

في المرحلة الثانية التي ظهرت في إطار مطالب الحراك الشعبي سنة 2019 بعد انتخاب رئيس الجمهورية عبد المجيد تبون رئيسا للبلاد، اعلن عن اجراء إصلاحات سياسية ودستورية عميقة بعد التعديل الدستوري 2020، الذي نشأ في ظل إرادة سياسية حقيقية لصانع القرار ورغبة في احداث تغيير عبر مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية بعد إعلانه مسار الإصلاحات، من خلال الاعتماد على مقاربة الإصلاح والانتقال نحو الحكم الرشيد في التسيير والرشادة في تطوير تحسين عمل الأداء الحكومي، بالإضافة إلى ضرورة مساهمة الفواعل في صناعة القرار واعتبارها شريك لدولة في مجال التنمية عن طريق فعاليات المجتمع المدني والقطاع الخاص.

وفي الأخير يمكن تقديم توصيات لموضوع الدراسة من خلال العناصر التالية:

- ضرورة اصلاح المنظومة الإدارية في الجزائر والقضاء على كل أشكال البيروقراطية السلبية في الممارسات الإدارية.

- الاعتماد على الأساليب الحديثة في التسيير العمومي الجديد وفق مبادئ الحكم الرشيد.

- ضرورة مراجعة القوانين المتعلقة بالأحزاب السياسية والجمعيات والاعلام لمواكبة التحولات الثقافية والتطورات التكنولوجية لتصبح دعامة أساسية للمسار الديمقراطي.

- العمل على تحديد علاقة الدولة بالمجتمع المدني في إطار المقاربة التشاركية.
- ضرورة اعلان مشروع الشراكة الثلاثية بين الدول والقطاع الخاص والمجتمع المدني لدعم تعزيز الحكم الرشيد في الجزائر.
- تسريع في صدور القوانين التي تدعم مسار الإصلاحات السياسية والدستورية في الجزائر من بينها قانون البلدية والولاية الجديد.

قائمة المراجع:

الكتب:

- بوحنية قوي، الديمقراطية التشاركية في ظل الإصلاحات السياسية والإدارية في الدول المغربية، دار حامد لنشر والتوزيع (الأردن، دار حامد: 2015).
- معارف إسماعيل، مسارات التحول الديمقراطي في الوطن العربي، ديوان المطبوعات الجامعية (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2013).

الاطروحات:

- دباغي سارة، اليات وسياسات إرساء مبادئ الحكم الرشيد وترقيته بالجزائر، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، الجزائر 2018.

المقالات:

- بلية لحبيب، دور الإصلاحات السياسية والدستورية في الجزائر وتكريس مبادئ الحكم الرشيد، مجلة القانون الدستوري والمؤسسات السياسية، العدد 01، 2017.
- بلعربي علي، الإصلاحات السياسية والدستورية في الجزائر عقب ثورات الربيع العربي، مجلة القانون الدستوري والمؤسسات السياسية، مجلد 5، العدد 01، 2021.
- بوعكاز نسرين، الهيئات الاستشارية في ظل دستور 2020 تدعيم وتفعيل أم تكريس، مجلة الدراسات القانونية، مجلد 08، عدد 01، 2022.
- بن عثمان، فوزية، التكريس الدستوري للدور التشاركي للمجتمع المدني الاليات والمجالات، مجلة حقوق الانسان والحريات العامة، مجلد 08، عدد 01، 2023.

- بوشناق لطيفة، اصلاح قانون الاعلام ومؤشرات الحكم الرشيد، مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية، مجلد 07، عدد02، 2022.
- بقدي كريمة، دور المجتمع المدني في ترسيخ أليات الحكم الرشيد بالجزائر، مجلة الأستاذ الباحث لدراسات القانونية والسياسية، المجلد 06، العدد02 ديسمبر2021.
- حتاني محمد الأمين، طاهري حنان، مستجدات النظام الانتخابي الجديد في ظل التعديل الدستوري لسنة2020، مجلة قضايا معرفية، مجلد03، عدد02، 2023.
- ذيب منصف، أي دور للأحزاب السياسية في تعزيز الحكم الرشيد في الدولة، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، عدد15، 2018.
- سليمان محمد، محمد مجاهري، الإصلاحات السياسية في الجزائر بعد سنة 2011 بين تموقع النظام ومطالب الديمقراطية، مجلة الرائد في الدراسات السياسية، 2019.
- سويقات عبد الرزاق، الإصلاحات السياسية وفاق الانتقال الديمقراطي في الجزائر، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، مجلد16، عدد02، 2023.
- غانم لحسن، دور المرأة في تعزيز مقاربة الحكم الرشيد باعتبارها فاعلا محليا في التنمية، مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية، المجلد06، عدد02، 2021.
- كربول عمري، زروال سهام، الإصلاحات السياسية في الجزائر بعد 2011، مجلة المعيار، مجلد24، عدد49، 2020.
- مجاهري محمد، الإصلاحات السياسية والإدارية في الجزائر وتحديا ترسيخ الحكم الرشيد، مجلة الحقوق والعلوم السياسية، مجلد09، عدد20، 2022.
- مغزيلي نوال، دور تكنولوجيا الاعلام والاتصال في تعزيز مؤشرات الحكم الرشيد، محلة الباحث الاجتماعي، عدد14، 2018.

القوانين:

- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، القانون رقم 16 / 01، مؤرخ في 06 مارس 2016، المتضمن التعديل الدستوري، الجريدة الرسمية، عدد14، صادرة بتاريخ 07 مارس 2016.

- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، القانون العضوي رقم 12-03 المؤرخ في 12 جانفي 2012، المحدد لكيفية توسيع تمثيل المرأة في المجالس المنتخبة، الجريدة الرسمية، العدد 01، 2012.